الاقتصاد الفلسطيني

المساعدات الدولية و اثرها في الاقتصاد الفلسطيني

المقدمة :

تعتبر المساعدات الدولية احد مصادر العملات الصعبة ، وهي عبارة عن مصادر و حقيقية يتم تحيلها عبر الدول ، و تشتمل هذه المساعدات على المنح و القروض الميسرة ، و تهدف عموما الى عدة امور هي اهمها تحقيق اهداف سياسية و اقتصادية و ازالة اسباب و احتواء العنف الذي يضر بمصالح الحلفاء الاستراتيجية ، و تعتبر فلسطين من ضمن هذه الدول التي تلقت مساعدات اقتصادية الا انها كانت دائماً مرتبطة بالامور السياسية ، و هي جثة اخلى كانت السياسة الاسرائيلية و ما زالت تقضي على كل هذه المساعدات بانها جها سياسة الحصار و الاغلاق .

فمنذ مؤتمر دعم عملية السلام في الشرق الاوسط المنعقدة في واشنطن في شهر سبتمبر عام ١٩٩٣ تعهدت أثر من ٤٤ دولة و مؤسسة بتوفير حوالي ٥,٧ مليار دولار لتمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية و قد التزمت الدول الحتمة بتوفير اكثر من ٤,٦ مليار دولار ، اي ما نسبة ٨٠,٣% من اجمالي التعهدات و لغاية عام ٢٠٠٠ بلغ اجمالي المبالغ المدفوعة من الدول الحانمة على هيءة منح وقروض حوالي ٣,٠٧ مليار دولار او ما نسبته ٦٦,٧% من اجمالي الالتزامات ، و عموماً فبأن حوالي ٧٧% من المساعدات دفعت على شكل منح و الباقي كانت على شكل قروض ميسرة بقيمة ٧,٣ مليون دولار .

فبالرغم من مساعدات الدول الحانمة التي تهدف بشكل عام الى تحقيق اهداف سياسية و اقتصادية لاحتواء التوتر في المنطقة ، بالاضافة لدعم الاقتصاد الفلسطيني و الذي تحسن ادئه الاقتصادي في السنوات الاخيرة ، الا ان الحصار الشامل و الاعتداءات الاسرائيلية منذ اندلاع انتفاضة الاقصى في الربع الاخير من عام ٢٠٠٠ قضت على كل تطور حاصد الاقتصاد الفلسطيني و كبدته مسافة جمة تقدر بمليارات الدولارات منذ انتهاج اسرائيل سياسة الاغلاق و الحصار في مارس عام ١٩٩٣ .

١- اهم المساعدات و نوعها و اشكالها

١-١ حجم المساعدات

على اثر توقيع اتفاق المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية و اسرائيل في الام ١٩٩٣ ، و كدعم لعملية السياسة في امنطقة الشرق الاوسط ، تعهد المجتمع الدولي ، و باتحرير ما عرف بالدول المانحة و التي تألف من ٤٦ دولة و مؤسسة ، بتقديم مساعدة للسلطة الوطنية الفلسطينية و قدر هذا الدعم في حبنه بمبلغ ٣,٦ مليار دولار امريكي و ذلك للفترة من ١٩٣-١٩٩٨ كما اتفق حينه ايضا ان تسهم الدول و المؤسسات الاوروبية بنحو ٥٣,٨% من هذه المساعدات ، تسهم الولايات المتحدة الامريكية بنحو ١٤,٥ % و الدول و المؤسسات العربية ب ١٢,٦% و اليابان ب ٦,٨% و البنك الدولي ب ٧,٤ %[1]

و من الجدير بالذكر الى ان هناك ثلاثة مقاسسي ترتبط بها عملية المساعدات و هي التعهد والاتزام و الصرف ، و يشير مقياس التعهد الى المؤشر العام لحجم التمويل الموقع تقديمه خلال الفترة المدودة بحيث لا يتم تخصيصه لمشاريع بعينها ، في حين يشير الالتزام الى المبلغ الكلي الحمدد لاستخدامات معينة ، حيث يتم في العادة الاتفاق عليها ، اما الصرف فهو المبلغ الكلي الذي يحول من المصادر المانحة الى جهات التنفيذ او الجهات المنتفعة .

و حسب تقرير صادر في شهر آذار عام ٢٠٠٠ عن وزارة التخطيط و التعاون الدولي فقد ارتفع حجم التعهد الدولي للسلطة الوطنية في الفترة من ١٩٩٣-٢٠٠٠ الى ٥,٧٢٤ مليار دولار امريكي و ارتفع كذلك حجم الالتزام الى ٤,٥١٣ مليار دولار امريكي ، اما مبلغ الصرف فقد وصل خلال نفس الفترة الى ٢,٩٣٦,٤٥٩ مليار دولار ، و يوضح الجدول التالي حجد الاتزامات و المصورفات للفترة المذكورة على النحو التالي .

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الالتزام	٨٢١٣٤٤	٦٣٠٦٢٣	٧٤٧٦٩٩	٦٢٣٥٢٣	٦٣٨٩٦٩	٦٨٥٢٨١	٦٩٩٢٦٥
الصرف	٥٠٦٣٨٩	٤٣٦٢٧٤	٥١٦٣٣٩	٥٥٤٤٤٨	٤١٧٠٦٣	٥٢٣٨٦٦	٣٦٩٣٤٠

الارقام=١٠٠٠ دولار

المصدر : وزارة التخطيط و التعاون الدولي – التقرير الربع سنوي الاول آذار ٢٠٠٠

[1] المركز الوطني للدراسات الاقتصادية ، التقرير الاقتصادي الفلسطيني ، عام ١٩٩٦ .

و نلاحظ في هذا الجدول تفاوت مساعدات الدول المانحة من سنة لأخرى ، فقد كان هناك توجه تراجعي منذ عام ١٩٩٧ ، بينما بلغت التزامات الدول المانحة في الثلاثة سنوات الاخيرة والي ١,٨ مليار دولار امريكي ، كانت الاموال المدفوعة حوالي ١,٧ مليار دولاء اي ما نيسبته ٤,٥% في مبنى بلغت الاموال المدفوعة الثلاث سنوات الاول من قدوم السلطة الفلسطينية ما نسبته ٧٩% من اجمالي الاتزامات ، اما في عام ١٩٩٧ فان نسبة ما دفع الى ما تم الاتزام به من قبل الدول المانحة كانت حوالي ٩٢% و هي افضل نسبة للمدفوعات مقابل الاتزامات ، هذا و يمكن تعليل تباطؤ معدل مدفواعات الدول المانحة و انخافضها في الثلاث سنوات الاخيرة الى تغيير تركيبة المساعدات ، فخلال السنوات الاولى ١٩٩٤-١٩٩٧ تم توجه حوالي ٦٤% من المساعدات لدعم الموازنة بما في ذلك تكاليف التأسيس و برمج التشغير الطارئة التي تغطيها عمليات الاغلاق ن و كذلك المساعدات الفنية ، و بعد عام ١٩٩٧ تراجعت الحاجة للدعم الذي تقدمه الدول المانحة للموازنة الجارية و برامج خلق فرص عمل و ذلك نظراً لتحسن اداء السلطة الفلسطينية الحالي و الاقتصاد الكلي ، و بعدد ذلك الى خلق الاغلاقات الشاملة و ارتفاع مستوى المعمالة الفلسطينية في اسرائيل .

٢-١ نوع المساعدات

تنوعت مجالات تقديم المسادة للسلطة الوطنية الفلسطينية الي التزمت بها الدول المانحة فقد كان الاتزام للتفرة من عام ١٩٩٢ و الى العام ٢٠٠٠ هو ٤٥١٣ مليون دولار امريكي ، و الجدول المالي يعكس تقسيم هذا المبلغ على الانواع المختلفة للمساعدات مع قيمة حكم صرفه لكل منها :

نوع المساعدات	الاتزام	الصرف
خلق فرص عمل	١١٦,٢	٩٩,٦
معدات	٤٠٦,٤	٣٢٢
هبات	١٧٨,٨	١٤٣,٢
الاستثمار الخاص	٢١٤	١١٨
الاستثمار العام	١٧٥٥,١	١٠٨٣,٣
مساعدات فنية	٩٩٩,٣	٢٤٩,٧
دعم الموازنة	٥٠٣,٩	٤٧١,١
غير معرف	١٥,٤	١٣,٦
متعدد	٣٢٤,٢	١٣,٩

المصدر : وزارة التخطيط و التعاون الدولي – التقرير الربع سنوي الاول آذار ٢٠٠٠

فنلاحظ من هذا الجدول ان الجهات المانحة تقوم بتقديم جزء من معوناتها على شكل مساعدات فنية و تتمثل في التعليم و الدريب تختل فرص عمل و بلغت شبه هذه المساعدات حوالي ١٩,٢% من مجموع المساعدات الموضحة سابقاً ، اما المساعدات الفنية و التي تتشكل من السيارات و معدات التجهيز و غير ذلك فقد بلغت نسبها ٧,٨% من قيمة هذه المساعدات . و من خلال تصنيف آخير لكيفية توزيع هذه المساعدات على الجوانب العاقة الاقتصاد الفلسطيني فان هناك حوالي ١٩,٩ من قيمة المساعدات قد تم توجيه لاجل دعم الموازنات الحالية خلال الاعوام الماضية اما حجم المساعدات الفعلية المخصصة لجانب الاستثمار العام فقد بلغ حوالي ١٧٥٥ مليون دولار اي بنسبة ٣٨,٢% من اجمالي المساعدات المقدمة ، اما المساعدات لتعزيز الاستثمار الخاص فلم تتجاوز نسبتها ٢,٧% من اجمالي هذه المساعدات و بلغت قيمتها ١١٨ مليون دولار في حين بلغ حجم الاتزامات في هذه الشأن ٢١٤ مليون دولار .

١-٣ اشكال المساعدات الدولية

من يتبع المساعدات الدولية خلال الفترة من ١٩٩٤ الى ٢٠٠٠ يلاحظ ان ما نسبته ٨٢,٧% من الاتزامات هو على شكل هبات دوان فصائل و الى ١٧,٣ على شكل ديون و فروض يلاحظ ذلك في الجدول التالي :

شكل المساعدات	مجموع الاتزام	مجموع الصرف
ديون و قروض	٧٨١	٤١٤
هبات	٣٧٣٢	٢٤٠٠
المجموع	٤٨٤٦	٣٣١٤

الارقام = ١٠٠٠$

٢-١ مصدر المساعدات الدولية

تعهد المجتمع الدولي و الدول المانحل للسلطة الفلسطينية بعد توقيع اتفاق اعلان المادي يدعم السلطة الفلسطينية و تقديم العون المدي لها حتى من ادارة شؤونها المالية و الادارية فساهم الدول المانحة و المؤسسات الدولية في تقديم هذه المساعدات بنسب مختلفة و الجدول التالي يبين توزيع هذه النسب بين الدول المختلفة :

الدول و المؤسسات المانحة	النسب المؤوية
الاتحاد الاوروبي مجتمعاً	٤٧,٦
الولايات المتحدة الامريكية	١٤,٦
اليابان	١٣,٤
الدول العربية و صندوق التنمية العربي	٩,٤
UNDB+ برنامج الغذاء العالمي + لبنك الاستثمار الاوروبي	٢,٠
دول اخرى فيما فيها كندا و السويد و اسرائيل	٨,٠

المصدر : وزارة التخطط و التعاون الدولية – التقرير الربع سنوي الثالث سبتمبر ١٩٩٩

ما نلاحظه من هذا الجدول ان الولايات المتحدة تعتبر صاحبة النصيب الاكبر في تقديم العون الفعلي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة المذكورة فقد بلغ مجموع ما دفعته حوالي ٤٣٥ مليون دولار ، و تليها اليابان حيث ساهمت بمبلغ ٣٦٩ مليون دولار ، ثم النرويج التي ساهمت بمبلغ ٢١٨ مليون دولار و تيلها اسبانيا بمبلغ ١٩٥ مليون دولار. و المانيا بمبلغ ١٤٨ مليون دولار اما السعودية فقد ساهمت بحوالي ١٢٣ مليون دولار حيث تصدرت قائمة الدول العربية في هذا المجال و تبلغ نسبة المساعدات التي قدماتها حوالي ٥٦ % من المساعدات العربية المجتمعة [٢]. و هذا يعني تركز المساعدات الدولية في مجموعة قليلة يكون لقراراتها التأثير الاكبر على حجم المساعدات الدولية . و بالتالي اجبار السلطة الوطنية على المحافظة على العلاقات الجيدة مع هذه الدول و ارتباط قراراتها بقرارات هذه الدول في الامور السياسية و الاقتصادية و الدولية .

توزيع المساعدات على القطاعات المختلفة :

بعد توقيع اتفاقية المنح و المساعدات بين السلطة الوطنية الفلسطينية و الدول المانحة قام البنك الدولي و المؤسسات المانحة بوضع بارمج معينة لتقديم المنح و ترتيبها حسب حاجتها و حاجة القطاعات التي يجب ان تحوز على هذه المعونة ترتيبا من الاكثر حاجة و اهمية من الشعب الفلسطيني الى الاقل الا ان ممارسات و سياسات الاحتلال الاسرائييلي الغاشم في الاراضي الفلسطنية ادت الى تدهور في كافة مكوانات الاقتصاد

[2] وزارة التخطيط و التعاون الدولي – التقرير الربعي الاول مارس ٢٠٠٠

الفلسطيني و احدثت انهيار في جميع مجالات النشاط الاقتصادي . و تركت كافة القطاعات لحاجة ملحة الى عملية اصلاح و دعم مادي مباشر .

3:1

لقد كانت خطة التنمية الفلسطينية تتعامل مع أربعة قطاعات أساسية من أجل التطوير الاجتماعي والاقتصادي ، وتطوير القدرات البشرية والدعم الاقتصادي للاستثمار الخاص وهذه القطاعات هي:

١- البنية التحتية ٢- بناء المؤسسات ٣- التنمية البشرية والاجتماعية ٤- القطاع الانتجي.

وفي ما يلي توزيع للمساعدات التي حاز عليها تل قطاع من القطاعات المختلفة وفروع هذه القطاعات بذكر ما تم الاتزام به وما تم دغعه بالفعل.

القطاع	مجموع الالتزام	مجموع الصرف	نسبة الصرف للالتزام
البنية التحتية	١٩٦٤	١١٣٣	%٥٧,٧
القطاع الانتاجي	٥٧٤	٣٣٤	%٥٨,٢
القطاع الاجتماعي	١١٨٨	٩٣٣	%٧٨,٥
بناء المؤسسات	١٠٠٤	٧٩٧	%٨٣,٧
المجموع	٤٧٣٠	٣٢٤٠	

الارقام = ١٠٠٠$

المصدر : وزارة التخطيط و التعاون الدولي التقرير الربع سنوي الثالث و الرابع ٢٠٠١

فنلاحظ من الجدول السالث خلال فترة ١٩٩٤ الى ٢٠٠٠ ان الصرف للقطاعات المختلفة كان كالتالي ، للبنية التحتية (٣٤,٢% من مجموع الصرف) و للتنمية الاجتماعية ٢٨,١% من مجموع الصرف ، ٢٥,٣% لبناء المؤسسات و ١٠% للقطاع الانتاجي . و هذا يلفت النظر على سوء الخطة التوزيعية الذي جعل حصة القطاع الانتاجي من المساعدات نسبة قليلة مقارنة مع غيرها من القطاعات . على الرغم من حاجة الشعب الفلسطيني من هذا القطاع .

٣-٢ توزيع المساعدات على القطاعات الفرعية :

خلال الفترة من العام ١٩٩٤ الى العام ٢٠٠٠ قامت الدول المانحة بالالتزام بمبلغ ٤٨٤٧ مليون دولار موزعة على مختلف القطاعات الفرعية و تم صرف مبلغ ٣٣١٤ مليون دولار من هذه الاتزامات و قد كانت القطاعات الاكثر استفادة من هذه المنح هي :

١- بناء المؤسسات ٥٩٧ مليون دولار ١٨% من مجموع الصرف
٢- المياه و الري ٤٩٥ مليون دولار (١٤,٩% من مجموع الصرف)
٣- التعليم ٣٦٩ مليون دولار (١١,١% من مجموع الصرف)
٤- الصحة ٣٦٦ مليون دولار (٨% من مجموع الصرف)
٥- البنية التحتية ٢٣٥ مليون دولار (٧,١% من مجموع الصرف)

و الجدول التالي يوضح القطاعات الفرعية و ما تم الالتزام به و ما تم صرفه

البنية التحتية			القطاع الاجتماعي		
القطاع الفرعي	مجموع الالتزام	مجموع الصرف	القطاع الفرعي	مجموع الالتزام	مجموع الصرف
الطاقة	٢٠٧٢٢٩	١١٠٣٧٨	الطفولة و الشباب	١٥٤٥٧	٦١١٢
البيئة	٣٠٨٥٩	١١٠٢٦	المحررون و العائدون	٣٨٢٠٢	٣٤٢١١
الاسكان	٢٢٢٤٢٦	١٠٩٠٤٥	التعليم	٤٦٦١٧٥	٣٦٩٦٤٤
البنية التحتية	٣٧٦٧٩٣	٢٣٤٨٨٩	التنمية الاجتماعية	١٠٢١٠٠	٨٩٠٢٨
النفايات الصلبة	٤٦٤١٤	٣٠٥٠٩	المساعدات الانسانية	١٦٠٨٥٤	١٢٥٨٥٦
الاتصالات	٣٧٦٨	٣٥٧٨	المرأة	١٩٥٤٢	١٥٦٩١
المواصلات	٢١٣٥٦٣	١٣٨٨٠٤	الصحة	٣٦٠٦٦٥	٢٦٦٠٥٠
المياه و الري	٨٦٢٧٩٠	٤٩٥٤٨٦	حقوق الانسان	٢٥٥٢٧	٢٦٨٤٩
المجموع	١٩٦٣٨٤٢	١١٣٣٧١٥	المجموع	١١٨٨٥٢٢	٩٣٣٤٤١

بناء المؤسسات			القطاع الانتاجي		
القطاع الفرعي	مجموع الالتزام	مجموع الصرف	القطاع الفرعي	مجموع الالتزام	مجموع الصرف
تطوير الديرمقراطية	١٢٧٠٥٥	١١٥٢٥٠	الزراعة	٩١١٢٨	٦٤٨٥٠
بناء المؤسسات	٧١٣٤٤١	٥٩٧١٨١	تطوير الصناعة	١٢٥٤٨٥	٣١٩٥٣
الشؤون	٣٨٥٨٦	١٤٢٤٦	القطاع	١٤٥٠٨	١٤٠٢٨

القضائية			الخاص		
الشرطة	١٢٤٨٨٣	١١٣٨٢٤	تطوير القطاع الانتاجي	٢٣٨٤٠٦	١٤٥٤٥٧
			الموارد السياحية و الثقافية	١٠٤٩٥٦	٧٨٠٧٧
المجموع	١٠٠٣٩٦٥	٨٤٠٥٠١	المجموع	٥٧٤٤٨٣	٣٣٤٣٦٥

القطاع الفرعي	مجموع الالتزام	مجموع الصرف
غير المعرف	٢٨٩٧٠	١٦٩٦٤
المتعدد	٧٣٨٢٨	٥٣٧٦٨
المتنوع	١٣١٠٢	٩٦٤
المجموع	١١٥٩٠٠	٧١٦٩٦

الارقام = ١٠٠٠$

المصدر: وزارة التخطيط و التعاون الدولي التقرير الربع سنوي الثالث و الرابع ٢٠٠١ .

نلاحظ من هذا الجدول أن معظم التزامات المانحين كانت موجهة الى القطاعات التالية وهي : ١) المياة والري ٨٦٣ مليون$ (١٧,٨% من مجموع الاتزام)٢. بناء المؤسسات ٧١٣$ (١٤,٧% من مجموع الالتزام)٣. التعليم ٤٦٦ مليون$ (٩,٦% من مجموع الاتزام)٤. البنية التحتية ٣٧٦ مليون دولار (٧,٨% من مجموع الالتزام)٥. الصحة ٣٦٠ مليون دولار (٧,٤% من مجموع الالتزام)

٤- المساعدات العربية:-

٤:١ أنواع وأشكال المساعدات العربية.

تنوعت المساعدات التي قدمتها الدول العربية للشعب الفلسطيني سواء بتشكيل اللجان وانشاء الصناديق فقد كانت أنواع وأشكال هذه المساعدات على النحو التالي.

١- منح ومساعدات مالية
٢- قروض ميسرة
٣- استثمارات في مشروعات مشتركة
٤- استثمارات في مشروعات ذات أولوية.
٥- مساعدات عينية(مكائن ومعدات ، ومواد أ،لية ومدفلات الانتاج
٦- مزايا تجارية تفضيلية ، اعفاءات وتسهيلات مالية ائتمانية
٧- منح دراسية ودورات تدريبية وخبرات متخصصة

٤:٢ مؤسسات التمويل العربية.

- الصندوق العربي للائتمان الاقتصادي والاجتماعي
- صندوق النقد العربي

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
- برنامج تمويل التجارة

٤:٣ حجم المساعدات العربية.
كانت المساعدات العربية المقدمة للشعب الفلسطيني خلال السنوات الخمس الأولى من عملية السلام تقدر ب٢,٣ مليون دولار أمريكي أي ما نسبته ٨,٩% اجمالي العون المقدم للشعب الفلسطيني خلال تلك الفترة.

٥: المساعدات الدولية خلال انتقاضة الأقصى.
ان الحصار الاسرائيلي الناتج عن انتقاضة الأقصى ولد دعما ماديا عربيا غير مسبوق حيث تعهدت الدول العربية بدفع مليار دولار، دفع منها فعلا ٣٨٠ مليون دولار عن طريق البنك الاسلامي الموكل له ادارة هذه العملية، كما أقرت الدول العربية بدعم موازنة السلطة بقرض ميسر قيمته ٢٧٠ مليون دولار حيث أن الاتحاد الأوروبي دفع ٦٠ مليون يورو لدعم الموازنة كذلك.[٣]

وهذا فقد تحولت جميع المساعدات من مساعدات موجه للقطاعات المختلفة كما تم ذكرها سابقا الى مساعدات اغاثية واجتماعية لسد حالة الفقر والحاجة أي يعاني منها الشعب الفلسطيني جراء الحصار الوحشي الغاشم الذي تمارسه قوات الاحتلال على أبناء الشعب الفلسطيني.

خلا صة واستنتاجات:
من يتبع المساعدات الدولية خلال الأعوام الماضية يلاحظ أنها الى الاستثمار العام الذي ما زال يعتمد بشكل شبه كامل على المساعدات الدولية وأنه يرتهن بما يتوفر من تلك المساعدات ، كما أن تنفيذ مشاريعه ما زال يتم بشكل انتقائي الخطط الاستثمارية ويعيد جدولة أولوياتها بما قد لا يتفق بالضرورة مع الأولويات التنوية الوطنية، هذا بالاضافة الى عدة عوامل تعيق التقدم في هذه المشاريع من بينها:
١- عدم الوضوع فيها يتعلق بسلطة وسيادة السلطة الفلسطينية على الأرض والحياة والحدود.
٢- شهدت الفترة الممتدة من عام ١٩٩٤ – ١٩٩٧ تقدما كبيرا في تنفيذ مشاريع اعادة تأهيل البنية التحتية صغيرة الحجم ، والانتقال الى المشاريع التطويرية الأكبر حجما والأكثر تعقيدا تحتاج المزيد من الوقت والاعداد والتحضير واضافة مبالغ أكبر.
٣- صعوبة الوصول الى اجماع في الرأي بين الدول المانحة والسلطة الفلسطينية في تمديد الأولويات والاجراءات وممارستها .

---
[3] وزارة المالية مشروع موازنة ٢٠٠١

٤- افتقاد السلطة الوطنية النسبي للخبرة في مجالات الادارة وقصور الأنظمة والاطار القانوني لادارة هذه المساعدات وتوجيهها نحو المشاريع ذات الأولية.

المراجع:

١- وزارة المالية : مشروع موازنة ٢٠٠١
٢- وزارة التخطيط والتعاون : تقدير الربع الثالث والرابع للمساعدات الدولية ٢٠٠١
٣- مكتب المنسق الخاص للأمم الماحدة: تقدير خاص عن مدفوعات الدول المانحة والاستثمار العام ، خريف ١٩٩٩.
٤- الموقع الرسمي للسلطة الفلسطينية / بناء الوطن.
www.pna.cov

٥- الموقع الرسمي لوزارة التخطي `
www.mopic.cov.ps
٦- المركز الوطني للدراسات الاقتصادية ، التقدير الاقتصادي ، عام ٢٠٠٠
٧- المراقب الاقتصادي عدد ١٩٩٤ - ٢٠٠٠